الأنباء
الخميس 17 سبتمبر 2015

ندعو البنوك إلى المشاركة على غرار بنك الخليج

اللوغاني لـ «الأنباء»: انطلاق صندوق المشروعات الصغيرة رسمياً أواخر أكتوبر المقبل

يوسف لازم

قال نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالعزيز اللوغاني في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان انطلاقة الصندوق رسميا ستكون في أواخر شهر أكتوبر المقبل، موضحا انه ستكون هناك مجموعة برامج متنوعة لدعم المشاريع الصغيرة سيتم الكشف عنها خلال مؤتمر انطلاقة الصندوق.

وأكد اللوغاني ان البرامج سيتم تنفيذها بالمشاركة مع مجموعة شركاء أصحاب خبرة لتكون خطوة نحو تنمية أعمال مشاريع الشباب المحتضنة من قبل الصندوق ابتداء من فكرة مشروع إلى مشاريع جاهزة للتنفيذ وصولا إلى مشاريع مطبقة وتعمل في السوق الكويتي.

عبدالعزيز اللوغاني

وأشار اللوغاني إلى أنه في الآونة الأخيرة تم التعاون مع بنك الخليج عبر اطلاق برنامج «الإقراض» وهذا البرنامج كان له مرحلة تجريبية من خلال تقدم المشاريع الصغيرة الجاهزة للاقراض، وسيتم من خلال هذا البرنامج استقطاب العديد من المشاريع التي سيحتضنها الصندوق ودعمها سواء عن طريق الاقراض من الصندوق أو المشاركة في المشروع، لافتا الى أن الباب مفتوح لجميع البنوك بالمشاركة في البرنامج، موضحا انه من الطبيعي ان تظهر في بداية الامر أخطاء غير واضحة ونحن مستعدين إلى تعديلها.

وأوضح ان انطلاق الصندوق سيتضمن 9 برامج مختلفة، يستهدف من خلالها جميع شرائح الفئات العمرية بالإضافة إلى شموله جميع قطاعات السوق، متضمنة اهداف البرنامج وخدماته والقيمة المضافة من المشاريع المحتضنة في المشروع وأهم أدوات الاستثمار التي يمكن تطويرها في المشروع، مع توضيح كل شروط التمويل في حال كان قرضا او على شكل مساهمة.

مشيرا إلى ان خيار المساهمة في المشروع بشكل مباشر سيكون صاحب القرار فيها المبادر.

وأشار الى ان هناك إدارة مختصة في تقييم المشروع يليها لجنة مختصة لتقييم المشروعات ليصل في المرحلة الاخيرة إلى قرار مجلس الادارة، فالمشروع يمر في عدة مراحل قبل ان تتم الموافقة عليه، كما سيوفر الصندوق برامج تدريب وتأهيل لأصحاب المشروعات الصغيرة كل على حسب مستوى مشروعه ليصل في النهاية إلى ترجمة الفكرة وبلوغ الصندوق إلى النتيجة المرجوة من الدعم.

1,8 مليون دينار صافي أرباح الشركة

عمومية «الخليج للتبريد» توافق على الإدراج

يوسف لازم

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الخليج لتبريد الضواحي شركة مساهمة كويتية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 12٪ من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي 1,2 مليون دينار للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، والموافقة على إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية مع تفويض مجلس الإدارة بالحصول على الموافقات من الجهات ذات الاختصاص واتخاذ كل الإجراءات اللازمة وفقا للقوانين والقرارات ذات الصلة.

كما وافقت الجمعية على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية المجمعة عن الفترة المالية الأولى من تاريخ تأسيس الشركة في 2012/11/13 وحتى 2013/12/31 والتي تتضمن ملخصا عن النتائج التشغيلية للشركة والشركات التابعة لها.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة مرزوق جاسم مرزوق بودي إن الشركة حققت مجموعة أرباحا صافية بلغت 1,8 مليون دينار وبلغت الإيرادات التشغيلية 14,4 مليون دينار، وإجمالي التكاليف التشغيلية 10,1 مليون دينار في حين بلغت الأرباح التشغيلية 4,2 ملايين دينار، موضحا أن تلك النتائج تعكس نجاح تنفيذ بنود الخطة الاستراتيجية التي اعتمدتها الشركة لتلك الفترة حيث استطاعت المجموعة تحقيق أداء إيجابي ومتفوق.

وأكد بودي أن مجلس الإدارة ملتزم بتفعيل وتطبيق أحكام قواعد حوكمة الشركات، وجار استكمال قواعد الحوكمة وفقا لأحدث المعايير والممارسات العالمية ذات الاختصاص استنادا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وقرار الهيئة بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.

عموميتها أقرت إطفاء خسائرها

العميري: «الصفاة العقارية» تخطت المرحلة الحرجة

يوسف لازم

قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة الصفاة العقارية عادل العميري ان إطفاء خسائر الشركة يعد اجراء إداريا كي يتم تصحيح أوضاع الشركة ماليا وليس استثماريا، موضحا ان الشركة تعدت المرحلة الحرجة في تعثرها ماليا قادها مجلس الادارة السابق وأتى مجلس ادارة جديد ليكمل المهمة على أكمل وجه، وذلك حسب ما توصلنا اليه في الوقت الراهن بالانتهاء من مرحلة الديون والتزامات متراكمة اكثر مما تتحمله الشركة.

وأكد في تصريحاته للصحافيين على هامش الجمعية العمومية المؤجلة التي عقدت امس، بعد ان تم الانتهاء من مرحلة الديون، أصبحت الشركة الآن تخطط لمشاريع مستقبلية، حيث لدينا مشروع بإدارة أصول عقارية داخل الكويت مع شركة زميلة عبارة عن ارض املاك دولة في منطقة الضباعية جنوب الكويت نتملك فيها 20٪ وهي عبارة عن منطقة سياحية جديدة على واجهة بحرية، وما زال المشروع تحت الدراسة، متوقعين ان نبدأ تنفيذ المشروع خلال سنة من الآن بعد الانتهاء من الدراسات وأعمال التراخيص والمخططات الهندسية.

وتوقع ان يحقق هذا المشروع دفعة معنوية في بدء قيام الشركة بأعمالها على أكمل وجه لقطف ثمار المشروع وتحقيق ارباح مستقبلية للشركة، بعد ان انهينا جميع التزاماتنا المالية في الوقت الراهن، لتبدأ عجلة الدوران في تحقيق الشركة لأعمالها التنموية في البحث عن الفرص العقارية ذات العائد الجيد، بالإضافة إلى البحث عن فرص جيدة بحرص شديد حسب ما توفره الأجواء الاستثمارية العقارية الحالية سواء في الكويت او الخليج.

وأوضح ان العديد من البنوك في منطقة الخليج مرحبة بالتعاون معها لتطبيق مشاريع تنوي الشركة ان تبدأ فيها خلال الفترة المقبلة، كما ان البنك الدائن للشركة وهو بيت التمويل الكويتي قد تمت تسوية كل الديون معه وكان له دعم واضح في التفاوض والتعاون في انهاء مسألة الديون المسجلة على الشركة، متوقعين ان يتم التفاوض مع بنك بيت التمويل مجددا لتمويل مشروعات مستقبلية للشركة.

هذا، ووافقت الجمعية العمومية غير العادية على إطفاء خسائر الشركة المتراكمة والبالغة 16,6 مليون دينار عن طريق كامل الاحتياطي القانوني بمبلغ 871 ألف دينار، لتصبح 15,75 مليون دينار، وإطفاء المتبقي من الخسائر من خلال رأس المال.

وبلغت أصول الشركة وفقا لنتائج السنة المالية المنتهية في 31 يناير 2015 ما قيمته 9,95 ملايين دينار، مقابل 24,7 مليون دينار في العام الماضي، وذلك عقب الانتهاء من إجراءات التسوية ومن خلال التقييم العادل للأصول، كما بلغت الأرباح عن الفترة نفسها ما قيمته 30 ألف دينار، ما يعادل 0,13 فلس للسهم، مقارنة مع العام السابق الذي تكبدت فيه الشركة خسارة بلغت 1,113 مليون دينار بما يعادل 4,64 فلوس للسهم.

كما بلغت حقوق الملكية عن العام الحالي 8,24 ملايين دينار بما يعادل 34,4 فلسا للسهم كقيمة دفترية، مقارنة مع 8,215 ملايين دينار حقوق الملكية للعام الماضي بما يعادل 34,2 فلسا.

باستخدام هيكلية جديدة مبتكرة

تحالف «شركاء الاتحاد للطيران» يسعى لجمع 500 مليون دولار

وقعت «الاتحاد للطيران» صفقة لبرامج التمويل المبتكرة والجديدة، التي تهدف إلى جمع 500 مليون دولار في الأسواق الدولية.

وقالت «الاتحاد» إنها عبر تحالف يضم شركة خدمات المطار التابعة لها و5 شركاء وقعوا على الصفقة، حيث تم عرض الرؤية والاستراتيجيات المشتركة على المؤسسات المالية، مع إبراز تزايد عمليات التنسيق على مستوى الشبكات ومبادرات تعزيز العائدات، مصحوبة بعمليات الإسناد والمشتريات المشتركة ومشروعات تضافر الأعمال على مستوى شركات الطيران.

وبهذه المناسبة، أفاد جيمس هوجن، الرئيس والرئيس التنفيذي في الاتحاد للطيران، بقوله: «يشكل نجاح هذه الصفقة شهادة عملية قاطعة على فاعلية الرؤية والاستراتيجية المشتركة لهذه الأعمال من جانب المجتمع المالي العالمي».

وأضاف هوجن قائلا: «تمثل الصفقة المقترحة ببساطة الخطوة المنطقية التالية في علاقات الشراكة المتنامية وتؤكد على أهميتها الاستراتيجية».

وستحصل كل من شركة الاتحاد للطيران وشركة الاتحاد لخدمات المطار وشركة طيران برلين وشركة أليطاليا على 20٪ تقريبا من التمويلات المتحصلة، مقابل 16٪ لشركة جيت آيروايز، أما النسبة المتبقية فسيتم تخصيصها للخطوط الجوية الصربية وشركة طيران سيشل.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تخصيص مبالغ التمويل المتحصلة في إطار هذه الصفقة بصورة رئيسية لنفقات رأس المال والاستثمار في الأسطول وعمليات التمويل، وذلك حسب احتياجات كل شركة على حدة.

وتمثل هذه الصفقة الأولى من نوعها التي تشهد قيام الاتحاد للطيران وشركائها بجمع تمويلات معا. وحتى الآن، فإن الاتحاد للطيران جمعت ما يزيد على 11 مليار دولار من أكثر من 80 جهة مالية بهدف المساعدة في تمويل استراتيجية التوسع التي تتبناها الشركة.

نمو متباطئ للاقتصاد العالمي عند 3,3٪

«كامكو»: الخليج لايزال يحرك اقتصاد المنطقة..رغم تراجع النفط

توقع تقرير صادر عن شركة «كامكو» تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بالتقديرات السابقة، مستندا في ذلك إلى تقرير «صندوق النقد» الأخير حول مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، والذي خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3,3٪ بالمقارنة مع توقعاته السابقة عند نسبة 3,5٪ لعام 2015، في حين توقع أن يصل معدل النمو إلى نسبة 3,8٪ فقط في عام 2016، وأن يرتفع هامشيا إلى نسبة 3,9٪ في عام 2018.

وقال تقرير «كامكو» إن تخفيض توقعات «صندوق النقد» لنمو الاقتصادي العالمي جاء نتيجة لتدهور أوضاع الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من ذلك يرى «الصندوق» أن القوى الأساسية الدافعة للتسارع التدريجي في وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مازالت تتمثل في الأوضاع المالية الميسرة، واتخاذ موقف أكثر حيادية تجاه السياسة المالية العامة المتبعة في منطقة اليورو بالإضافة إلى انخفاض أسعار الوقود وتحسن الثقة والأوضاع في سوق العمل.

مشاريع البني التحتية تدعم عمليات النمو وفي الصورة مشروع انشاء محطة الزور المتوقع توليدها للكهرباء تجاريا بالربع الأخير من 2016

الولايات المتحدة

يواجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي موقفا غير متوقع يتمثل في تراجع معدل البطالة إضافة إلى الضغوط التضخمية حيث سجلت معدلات التضخم تراجعا متتاليا لتستقر عند مستوى أقل من 2٪. وفي ظل توقعات استمرار انخفاض أسعار النفط وعدم ظهور بوادر تعاف ملحوظ في الأفق، من المنتظر أن تبقى معدلات التضخم في الولايات المتحدة دون المستوى المستهدف في سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

أصبح انتعاش النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو في بداية 2015 مع انتعاش أسواق الأسهم وتراجع معدلات البطالة موضع شك كبير بعد الأزمة في اليونان وضعف الأداء الاقتصادي في فرنسا وإيطاليا، حيث استمرت معدلات البطالة في منطقة اليورو في التراجع خلال شهر يوليو 2015 اذ انخفضت إلى مستوى أدنى من 11٪ وذلك للمرة الأولى منذ فبراير 2012 وفقا للبيانات الصادرة عن مكتب الاحصاء الأوروبي (اليوروستات) مما عزز الآمال بأن الانتعاش الاقتصادي بات وشيكا، ووفقا لتقديرات مكتب الاحصاء الأوروبي فقد ارتفع الدين الكلي لدى حكومات منطقة اليورو إلى نحو 93٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الأول من 2015 مسجلا أعلى مستوى له منذ إصدار عملة اليورو.

اقتصادات الخليج

على الرغم من هبوط أسعار النفط، مازالت منطقة الخليج المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث إن معدلات النمو في دول التعاون فاقت مثيلاتها في بقية اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن يؤثر التراجع في قيمة الصادرات في الخليج سلبا على رصيد الحساب الجاري في دول التعاون، والذي يتوقع أن يتراجع من 271,8 مليار دولار في 2014 أو ما يوازي 16,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 40,2 مليار دولار فقط في 2015. وعلى صعيد كل دولة على حدة، من المتوقع أن تسجل السعودية، وعمان، والبحرين عجزا في ميزان الحساب الجاري خلال 2015.

هذا، ومن المستبعد أن تسجل مستويات الدين ارتفاعا كبيرا في دول الخليج خاصة في الاقتصادات الكبرى منها، حيث من المتوقع أن تسجل السعودية ارتفاعا هامشيا في مستوى الدين البالغ 1,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 بالمقارنة مع 1,6٪ في 2014، ويعتبر هذا المعدل منخفضا للغاية مقارنة بالمستويات التاريخية وبالمعدلات التي سجلتها الاقتصادات الخليجية والعالمية على حد سواء. فيما سجلت البحرين أعلى مستوى للدين بلغ 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي تلتها قطر بمعدل 28,9٪.

تعادل النفط بميزانية السعودية الأعلى خليجياً عند 103 دولارات.. والكويت الأقل

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2015

	الحقيقية (٪)		التوقعات (٪)		الاختلاف عن التوقعات	
	2013	2014	2015	2016	2016	2015
الناتج العالمي	3,4	3,4	3,3	3,8	0,0	0,2-
الولايات المتحدة	2,2	2,4	2,5	3,0	0,1-	0,6-
منطقة اليورو	0,4-	0,8	1,5	1,7	0,1	0,0
اليابان	1,6	0,1-	0,8	1,2	0,0	0,2-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5,0	4,6	4,2	4,7	0,0	0,1-
روسيا	1,3	0,6	3,4-	0,2	1,3	0,4
الصين	7,7	7,4	6,8	6,3	0,0	0,0
الهند	6,9	7,3	7,5	7,5	0,0	0,0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	2,4	2,7	2,6	3,8	0,0	0,3-
المملكة العربية السعودية	2,7	3,5	2,8	2,4	0,3-	0,2-

نمو قوي متوقع للاقتصادات الخليجية

توقع تقرير «كامكو» أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مدعوما بارتفاع الإنفاق في قطر، والإمارات، والسعودية.

ويتزايد الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية حيث يعتبر قطاع البناء والتشييد المحرك الأساسي لهذه الزيادة، ومن المزمع تنفيذ مشاريع تقدر بقيمة 2,8 تريليون دولار يقع معظمها في السعودية.

إضافة إلى ذلك، ستعقد عددا من اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتخاباتها في السنة المقبلة (مثل مصر، وإيران، وليبيا، والمغرب) وينبغي أن توفر الحكومات المستقرة التوجيهات اللازمة.

ارتفاع الدولار حد من مستويات التضخم

ذكر التقرير أن معدل التضخم بالخليج استقر عند أقل من 3٪ على الرغم من ارتفاع مستوى السيولة النقدية نظرا لاستمرار انخفاض أسعار المسكن والمواد الغذائية. وبما أن معظم العملات الخليجية مربوطة بالدولار الأميركي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار في 2015 قد حد من مستويات التضخم. ومن المستبعد أن يشهد التضخم تراجعا حادا مع انخفاض أسعار النفط حيث تتحكم الحكومة في أسعار الوقود.

تراجع أسعار النفط يزيد التحديات المالية

قال تقرير «كامكو» إن الوضع المالي لدول الخليج أصبح ضعيفا نظرا لتسارع وتيرة نمو المصروفات بمعدل يفوق وتيرة نمو الإيرادات. إضافة إلى ذلك، أدى تزايد التزامات الإنفاق في فترات ارتفاع أسعار النفط إلى وصول السعر التعادلي للنفط إلى مستويات جديدة من الارتفاع مما خلق المزيد من التحديات المالية أمام حكومات دول المنطقة وجعلها معرضة جميعا للصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يكون سعر تعادل النفط في ميزانية السعودية أعلى سعر على مستوى دول التعاون والبالغ 103 دولارات للبرميل في 2015.

ولكن العديد من المحللين والوكالات الدولية تتنبأ بأنه يكاد يكون من المستحيل أن يصل سعر برميل النفط إلى هذا المستوى

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تشهد عمان والبحرين ارتفاعا في السعر التعادلي للنفط في حين أفادت التقارير بأن الكويت قد سجلت أقل سعر تعادل للنفط. ومع ذلك، فإن الفوائض المسجلة على مدى السنوات القليلة الماضية قد عززت موازنات دول المنطقة باحتياطات كافية من العملة الأجنبية تساعدها على المضي قدما في الإنفاق بذات الوتيرة خلال فترة السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة.